الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم أعالي والبحث العملي جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية فرع: العلوم الاقتصادية

رقم: ..... تخصص: نقود ومالية

عنوان الموضوع:

السياسية المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من اعداد الطالبتين : تحت اشراف الاستاذ:

– دري حنان د. حجاب عيسى

– خرخاش كنزة

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عيشاوي علي	أستاذ مساعد "أ"	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
غادري حورية	أستاذ مساعد "ب"	جامعة محمد بوضياف	مناقشا
عيسى حجاب	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية : 2016–2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الحبيبان والشمعتان المضيئتان إلى الداعية لي في كل شدة وضيق الى الذين شاءت الاقدار ان يفارقاني ولا يشاركاني فرحتي

رحمهما الله

الوالدان العزيزان

إلى من زرع في نفسي كل معاني الحب والوفاء إلى من منح فؤادي البهجة وكان لحياتي خير أنس وبهاء .... رفيق دربي

صدام

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة عائلتي

إلى كل من عرفتهم وأحبهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

إلى كل طلبة الماستر

كنزة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهم الله ورعاهم وأرضاهما عنا وهما أهل الإحسان وأكبر الناس بصحبتي مصدقا لقوله تعالى:

"ووصينا الإنسان بوالديه حسنا" الآية 08 من سورة العنكبوت.

وإلى أخوتي وبلسم فؤادي بارك الله لهم وبارك عليهم وحفظهم من كل سوء.

إلى الكتاكيت الصغار: رائد، مرام، عاطف.

إلى أختي: سعاد، حليمة.

وإلى جدتي حضرية حفظها الله وأطال عمرها.

وإلى كل الأعمام والأخوال والعمات والخالات كل باسمه ومقامه.

حناق

Fatakat.com

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده حمدا كثيرا على فضائله ونعمه التي لا تعد ولا تحصى

مصدقين لقوله تعالى:" وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله لغفور رحيم".

سورة النحل: الآية18.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نتوجه بخالص الشكر والإحترام إلى الأستاذ المشرف" حجاب عيسى" الذي كان عونا لنا في إنجاز هذا العمل ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما نتوجه بالشكر الى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقبول مناقشة مذكرتنا ونشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية.

كما لن ننسى كل الزملاء والزميلات كل باسمه ومقامه.

إلى كل من علمنا حرف نهدي هذا العمل.

حنان / كنزة

فهرس المحتويات

البسملة

الإهداء

شكر وتقدير

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة.....01

الجانب النظري

I-الإطار النظري للسياسة المالية.....

I-1-مفهوم و أهداف السياسة المالية. 06

I-2 العوامل المؤثرة في السياسة المالية 08

I-3-أدوات السياسة المالية.....09

II-ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر. 20

II-1-عموميات حول الاستثمار.....20

II-2-مفهوم وأهمية وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر. 23

II-3-النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر. 25

الجانب التطبيقي

I- الحوافز الضريبية في الجزائر. 29

I-1-تعريف الحوافز الضريبية و مكوناتها.....29

I-2-الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر في ضوء الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار. 31

II-واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. 33

II -1-تطور الاطار التنظيمي للاستثمار في الجزائر 33

II –2–تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2000–2015) 35

II –3–معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 41

III-تحليل أثر الحوافز الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 43

III-1- أثر التشريعات و القوانين على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. 43

III–2–سبل تفعيل أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 45

خاتمة **49**

قائمة المراجع

الملخص

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000–2015)	36
الجدول رقم (02)	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002–2015)	38
الجدول رقم (03)	توزيع المشاريع الاستثمارية والأجنبية المباشرة المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002–2015)	40

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم:01	أعمدة بيانية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000–2015)	37
الشكل رقم:02	التوزيع النسبي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002–2015)	39
الشكل رقم:03	أعمدة بيانية لتقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002–2015)	41

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتأثيره على العديد من المتغيرات اقتصادية، والواقع الاقتصادي الدولي خير دليل على أن دول العالم تتسابق للحاق بركب التنافس الدولي الرامي الى جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد عملت جل الدول على زيادة حجم ومخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة لديها وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب الرامية والمساعدة على تحفيز وجذب هذا النوع من الاستثمار.

وتعتبر السياسة المالية من بين هذه الوسائل الهامة التي تستخدم من أجل تحفيز وجذب هذا النوع من الاستثمارات، حيث تستحوذ على مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية الأخرى، وذلك لأنها تستطيع القيام بدور كبير في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، والتي من بينها تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة.

والجزائر إحدى الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي مجبرة على مواكبة التسابق والتنافس لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات.

أولا–طرح الإشكالية:

من خلال العرض السابق لموضوع الدراسة ونظرا لأهمية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا طرح إشكالية موضوعنا في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة المالية؟ وما هي أهم أدواتها؟
- ما هي الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو أثر التحفيزات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ثانيا-فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية دراستنا تم وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تستطيع الدولة من خلالها جذب الاستثمار الأجنبي.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تحقيق النمو والتطور.
- تعتبر التحفيزات الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الموضوع الذي تعالجه، فالاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة، لذلك تسعى الجزائر إلى استقطابه حتى تستفيد من مزاياه، من خلال توفير مناخ مناسب لجذبه ومحاولة تطبيق أدوات السياسة المالية في الواقع الاستثماري وذلك لتحقيق التنمية وتكييف هذه الاقتصاديات مع الاقتصاد العالمي.

رابعا-أهداف الدراسة:

من بين أهم أهداف هذه الدراسة نذكر:

- الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر.
- التعرف على الجهود الترويجية المقدمة من طرف الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خامسا-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع نذكر منها:

- نظرا للأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع في الوقت الراهن.
- طبيعة الموضوع ضمن التخصص.
- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.

سادسا-حدود الدراسة:

-**الحدود الزمانية:** حددت المدة الزمنية للدراسة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015.

-**الحدود المكانية:** الاقتصاد الجزائري.

-**الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على التحفيزات الضريبية ومدى مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها من اهم أدوات السياسة المالية.

سابعا-منهجية الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لإبراز وتقديم الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم تدفقاته إلى الجزائر، وتحليل وإبراز دور أدوات السياسة المالية والممثلة في التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثامنا-الدراسات السابقة:

- دراسة سالكي سعاد، دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية، وخاصة بعدما أثبتت المصادر التمويلية المحلية عجزها في تمويل التنمية.

-إن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لابد من التوصل إلى نسجها فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البني التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، وكذا من خلال الضرائب فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.

-إن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعا الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر في مكانها المناسب.

تاسعا-هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة في بحثنا قمنا بتقسيم البحث إلى جانبين:

حيث تناولنا في الجانب النظري الإطار النظري للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر فتطرقنا فيه الى مفهوم السياسة المالية وأهدافها وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.

أما الجانب التطبيقي فيتناول دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة من 2000-2015.

I-الإطار النظري للسياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وبالذات في ظل الدور الواسع المتزايد للدولة المعاصرة وبدرجة تتباين فيه هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية وسيتم التركيز على إبراز جوانب السياسة المالية في ثلاثة مطالب:

I-1-مفهوم وأهداف السياسة المالية.

I-1-1- مفهوم السياسة المالية: لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية الذي يتم وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيقه، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها الاقتصادي وعلى هذا فان الفكر الاقتصادي يقدم عدة تعريفات للسياسة المالية نذكر بعضها كما يلي:

التعريف الأول: تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحصيلها للإرادات التي يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي في مجالات رأس المال الاجتماعي[1].

التعريف الثاني: يمكن تعريف السياسة المالية بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[2].

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث أثار مرغوبة، وتجنب الآثار

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص99.
[2] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003، ص43.

الغير مرغوبة على الدخل والإنتاج والوطني، أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة[1].

I-1-2-أهداف السياسة المالية : للسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من أهمها[2]:

أولا-التوازن المالي: ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض للأغراض الإنتاجية وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

ثانيا-التوازن الاقتصادي: ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والعامة معنا إلى أقصى حد مستطاع، أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

ثالثا-التوازن الاجتماعي: ويقصد بذلك الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانياتهم، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

رابعا-التوازن العام: وهو التوازن بين مجموع الانفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، القروض، الإعانات، والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

[1] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص223.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 44 – 45.

I-2-العوامل المؤثرة في السياسة المالية

ثمة عدة عوامل تؤثر على السياسة المالية منها ما يبعث التشجيع ومنها ما يحول دون ذلك وتتمثل هذه العوامل في[1]:

I-2-1- العوامل السياسية: إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، كما أن تأثير السياسة الضريبية وجد منذ قديم الزمان وطبعا لا حياة للسياسة المالية دون أن تتوفر لها مصادرها وأهم هذه الأخيرة " الضرائب "، والتي تشهد ملامحها لدى كل من الدول المتقدمة والمتخلفة فمن ناحية البنيان السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي وقت وفي أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد كما أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات قيمة على السياسة المالية مثلما يحدث على منعرج الانتخابات تبعا لما تحمله من برامج مالية مغايرة في اغلبها كما هو معهود.

I-2-2- العوامل الاجتماعية: هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية حينما تؤدي الاضطرابات الاجتماعية إلى عرقلة عمل مصالح الضريبة، فيتأثر التحصيل الضريبي، وتكون هذه الاضطرابات غالبا نتيجة عدم أو نقص رضا الطبقات الاجتماعية عن مخطط أو برامج السياسة المالية، أو عندما يكون فيها تحيز لطبقة معينة وبصفة مفرطة.

I-2-3- العوامل الإدارية: إن المصالح والمرافق الإدارية هي نقطة الربط بين مختلف الأشخاص بالمجتمع وبين السلطات العامة التي تقوم بالسياسة المالية على أن الأولى تمول هذه الأخيرة وعليه ينبغي على الاحتكار بين الطرفين أن يمثل في أفضل حلة، إذ يكون من الواجب توفير المرافق العمومية الأساسية وتلك المتعلقة بالرقي الاقتصادي

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2004"** أطروحة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص64-68.

والاجتماعي، وكذا بنايات مأمولة متقدمة ولائقة المظهر تعمل بها موارد بشرية ذات كفاءة ومؤهلة تسويقيا لمواطن إدارتها وميزة للأنظمة وتجهيزات مواكبة للعصرنة اللازمة لها، ضف إليه ضرورة أحكام التوزيع اللامركزية للإدارة العمومية، وحتى المؤسسات الاقتصادية المنتجة بين أطراف التراب الوطني كي يتحسن توزيع الموارد المالية للمناطق المحلية والعوائد على القاطنين بها.

I-3- أدوات السياسة المالية :

إن جميع الدول الحديثة على اختلاف أنظمتها متفقة على أن يسير نشاطها المالي وفقا لبرنامج محدد بصورة دقيقة، يشمل مجموع النفقات الدولة وإيراداتها التي تقرر مسبقا لسنة على العموم وتفصلها بيانات تقترن بالصفة الإجبارية عن طريق السلطة التشريعية في أكثر الأحيان ويطلق على هذا البرنامج الميزانية العامة.

I-3-1- النفقات العامة

أولا-تعريف النفقة العامة: "النفقة هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة"، ويتضح لنا ثلاثة خصائص للنفقة العامة وهي[1]:

- النفقة العامة هي مبلغ من النقود.
- صدور النفقة العامة بواسطة شخص عام.
- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام.

ثانيا-تقسيمات النفقة العامة[2]: وتقسم إلى:

1-النفقات العادية والنفقات غير العادية:

[1] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)**، دار الجامعية الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2004، ص 193.

[2] محمد الطافة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص53.

- **النفقات العادية:** هي التي تتكرر سنويا وبصورة دورية ومنتظمة مثل رواتب الموظفين، والنفقات الإدارية اللازمة لسير الإدارات العامة مثل: نفقات صيانة الطرق، نفقات الإدارة والعدالة، وقواعد أقساط الدين العام.

- **النفقات غير عادية:** هي نفقات لا تتسم بالانتظام والدورية أي لا تتجدد كل سنة كنفقات الإنشاءات ونفقات الحروب وبناء السدود والجسور.... وغيرها.

2-النفقات الإدارية والنفقات الرأسمالية:

- **النفقات الإدارية:** هي تلك النفقات اللازمة لسير الإدارات العامة للدولة، كرواتب الموظفين، وتكلفة الصيانة، ونفقات الإدارات اللازمة لتسيير النشاط الحكومي...الخ، وهي بذلك تقترب من النفقات العادية.

- **النفقات الرأسمالية:** وهي تلك النفقات التي تتعلق بالثروة الوطنية والرأسمال القومي مثل نفقات الإنشاء والتعمير والتجهيز والنفقات الاستثمارية.

3-النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية[1]:

- **النفقات الحقيقة:** تمثل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية وتنقسم إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية.

- **النفقات الجارية:** وتمثل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة.

- **النفقات الاستثمارية:** وتشمل كافة المصروفات التي تهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة.

[1] مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 213-215.

- **النفقات التحويلة:** وتشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات وتهدف من خلالها إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مساره الأصلي، بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي.

ثالثا-الآثار الاقتصادية للنفقات العامة[1]:

1-آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي: تؤثر النفقات العامة على الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، وذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزء مهما من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

2-آثار النفقات العامة على الاستهلاك القومي: يمثل الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية جانبا هاما من النفقات العامة وبالتالي هناك آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على الاستهلاك.

- **الآثار المباشرة:** وتكون من خلال الزيادة الأولية في الطلب على السلع والخدمات وتتمثل فيما يلي:

- شراء الدولة السلع والخدمات المباشرة (الإنفاق الاستهلاكي الحكومي) وذلك من خلال ما تقوم به الدولة أثناء إشباعها للحاجات العامة.

- نفقات متعلقة بالأجور والرواتب، وذلك عندما تخصص الدولة جزء من النفقات العامة للرواتب والأجور لموظفيها وعملها مقابل أدائهم للأعمال، مما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج.

[1] محمد الطاقة، هدى العزاوي، المرجع نفسه، ص 61-71.

- **الآثار غير المباشرة:** وتكون من خلال الزيادة الناشئة عن تتابع الدخول النقدية التي يسببها الإنفاق العام وما يصاحبه من زيادة في الدخل القومي تتجاوز الزيادة في الإنفاق العام.

3-أثار النفقات العامة على الدخل القومي: بحيث تختلف هذه الآثار بحسب طبيعة تمويل النفقة العامة حيث أن النفقة الممولة عن طريق الضرائب لها آثار مخالفة عن تمويلها بواسطة القروض أو الإصدار النقدي في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب.

4-آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي: إن الإنفاق العام له أثر كبير على توزيع الدخول ويتكامل هذا الدور مع فرض الضرائب وفي هذا الصدد، إذا كانت إيديولوجية الدولة تهدف إلى التخفيف من الفوارق الطبقية بين الأفراد والمجتمع فإنها تلجأ إلى فرض ضرائب يقع عبئها الأكبر على عاتق الطبقات ذات الدخول المرتفعة كالضرائب التصاعدية والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية كذلك على السلع الكمالية.

I-3-2- الإيرادات العامة[1]:

أولا-تعريف الإيرادات العامة: تعرف الإيرادات العامة (بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة).

وتعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام.

[1] محمود حسن الوادي، زكرياء أحمد العزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 52.

ثانيا-أنواع الإيرادات العامة:

1-إيرادات أملاك الدولة:

يستلزم قيام الدولة بأداء خدماتها المتنوعة بتملكها لمجموعة من الأموال المختلفة التي تتراوح بين الأراضي الزراعية والمباني والطرق المتنوعة والمشروعات الصناعية التجارية، وهي ما تعرف بالدومين، وهي تنقسم إلى قسمين:

- الدومين العام: فيمثل مجموعة الأموال المعدة للاستعمال العام والتي تملكها الدولة وهيئاتها ملكية عامة.

- الدومين الخاص: هو عبارة عن مجموعة الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتهتم بتنظيم استغلالها حتى تعود عليها بإيراد.

2-الإيرادات الضريبية:

أ-تعريف الضريبة: تعرف بأنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم بها عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي دون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.

ب-خصائص الضريبة:

- **الضريبة ذات الشكل النقدي:** يتعلق الأمر باقتطاع نقدي وهذا ما يفرقها عن تسخير الأشخاص والسلع، تستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

- **الطابع الإجباري والنهائي للضريبة:** إن الضريبة شكل من أشكال إبراز وإظهار سيادة الدولة فهي توضح ثم بعد ذلك تحصل عن طريق السلطة أو الإجبار.

- **تغطية الأعباء العامة:** تضمنت النظرية الكلاسيكية أن تغطية النفقات العمومية هو الهدف الرئيسي للضريبة وأن هذه الأخيرة لا يمكن أن يكون لها أي تأثير على الشؤون الاقتصادية.

ج-القواعد الأساسية للضريبة:

نظرا لوجود تعارض بين الدول والأفراد كان لابد من وجود قواعد أساسية عامة يجب إتباعها عند فرض الضريبة والتي تعرف بقانون الضريبة التي تقاس بها سلامة الضريبة في التوفيق بين المصلحة والعدالة وهي قاعدة العدالة واليقين والملائمة والاقتصاد وتكون في النقاط التالية[1]:

- **قاعدة العدالة:** وهي أن يسهم أعضاء الجماعة في نفقات الدولة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان (أي تتناسب الضريبة مع الدخل)

- **قاعدة اليقين:** تعني التقنين والوضوح فيما يتعلق بربطها ومواعيد الوفاء بها وطرق جمعها دون أن يترك ذلك لاجتهاد الإداريين.

- **قاعدة الملائمة:** تعني هذه القاعدة أن كل ضريبة يجب أن تجنى في أنسب الأوقات وبالأسلوب الأنسب للمكلف حتى يتجنب إزعاجه وتكون التكاليف سهلة عليه.

- **قاعدة الاقتصاد:** وتعني أن يتم تنظيم الضريبة وجبايتها بطريقة محكمة وبأقل تكلفة ممكنة لكيلا تضطر الدولة إلى التوسع في فرض الضرائب على الممولين بحجة تغطية نفقات تحصيل الضريبة.

د-أنواع الضريبة: تنقسم الإيرادات الضريبية إلى قسمين[2]:

الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

- **الضرائب المباشرة:** مما سبق علما أن الضرائب المباشرة هي التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه واستهلاكه، والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف، ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة:

[1] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 28-29.

[2] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 59-68.

***ضرائب على الدخل:** وهي الضرائب التي تفرض عل الموال عند اكتسابها أي عند دخول الأموال في ذمة المكلف.

* **ضرائب على رأس المال:** وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عندما يملكها المكلف أي بعد حيازة الأموال وتكوين ثروة بها.

– **الضرائب غير المباشرة:** وترتبط هذه الضرائب باستخدام الأموال أو إنفاقها وتعتبر الضرائب غير المباشرة من أقدم الأشكال الضريبية المستخدمة في كمعظم دول العالم، وبالرغم من أن أهمية النسبة لهذه الضرائب في الدول المتقدمة تناقصت وذلك بسبب ازدياد الإيرادات من الضرائب المباشرة إلا أنها تعتبر من المصادر الرئيسية لإيراد الدولة المتقدمة ويرجع السبب الرئيسي في اعتماد الدول النامية على هذا النوع من الإيرادات لسببين:

* **الإدارة:** فالدولة النامية تتميز بضعف الإدارة فيها وخاصة الإدارة الضريبية، وان الضرائب غير المباشرة لا تحتاج إلى مسك الدفاتر وتنظيم حسابات خاصة كما هو الحال في الضرائب المباشرة فهي أسهل في التطبيق.

* **الاقتصاد:** فالضرائب غير المباشرة ترتبط بصورة أساسية بالإنفاق الاستهلاكي وبالتالي نجد أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية مرتفعا والميل الحدي للادخار منخفض، وبالتالي يلاحظ أن الدول النامية تفرض ضريبة على السلع الكمالية بمعدلات عالية وبالتالي ينخفض استهلاكها لان مثل هذه السلع تكون مستوردة من الخارج ويترتب على ذلك زيادة الادخار وتوفير العملات الصعبة وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية ومحاولة علاج الخلل في الميزان التجاري.

3-القروض العامة:

أ-تعريف القروض العامة: مبلغ من المال سواء كان عينا أو نقدا يدفع للدولة أو إحدى أشخاص القانون العام من قبل وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية وبصورة اختيارية وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض[1].

ب-تقسيمات القروض العامة:

يمكن تقسيم القروض العامة استنادا إلى عدة معايير هي:

- **من ناحية حرية المكتتب في المساهمة:**

تقسم القروض لهذا المعيار إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية:

- **القروض الاختيارية:** تقول القاعدة العامة أن القروض تكون اختيارية إذ يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه، وفقا لظروفه المالية والاقتصادية.

- **القروض الإجبارية:** أن الخروج من هذه القاعدة، قد تضطر الدولة إلى عقد القروض الإجبارية حيث تمارس سلطاتها السيادية بشأنها، فلا يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه بل يجبر عليه وفقا للأحكام التي يقررها القانون، وتلجا الدولة إلى القروض الإجبارية في الحالات التالية:

*في حالة ضعف ثقة المواطنين في الدولة.

*في حالة التضخم.

- **من ناحية مصدرها المكاني:** وهنا يمكن التفرقة بين القروض الداخلية والقروض الخارجية

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 106.

– **القروض الداخلية:** يطلق على القروض الوطنية حيث يكتتب فيها من جانب المواطنين أو المقيمين على إقليم الدولة، سواء كانوا أشخاص طبيعية أو معنوية.

–**القروض الخارجية:** يكتتب فيها الأشخاص الطبيعيين الاعتباريين المقيمين خارج إقليم الدولة، والسوق الخارجي هو الذي يغطي هذه القروض.

- **من حيث أجل القرض:** وتنقسم إلى قروض محددة الأجل، وأخرى غير محددة الأجل.

–**القروض غير محددة الأجل (القروض المؤبدة):** يقصد بالقروض المؤبدة تلك التي لا تحدد الدولة أجل الوفاء بها مع التزامها بدفع الفوائد المستحقة عليها طول فترة القرض إلى أن يتم الوفاء بها.

–**القروض المحددة الأجل(المؤقتة):** هي تلك التي تحدد الدولة موعدا معينا للوفاء بها وتلتزم به أمام المكتتبين في القرض حتى ولو لم يكن هذا الميعاد ملائما لظروفها الاقتصادية والمالية وتنقسم إلى قسمين:

* **قروض قصيرة الأجل:** وتعرف هذه القروض بالقروض السائرة أو العائمة، وتصدر الدولة هذه القروض لمدة لا تتجاوز في أغلب الأحيان السنتين، من أجل الوفاء باحتياجاتها المؤقتة خلال السنة المالية

* **قروض متوسطة وطويلة الأجل:** يقصد بالقروض متوسطة وطويلة الأجل تلك القروض التي تعقد لمدة تزيد عن السنتين وتقل عن عشرين (20) عاما ويطلق على هذين النوعين "القروض المثبتة".

ثالثا-الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة[1]:

1-أثر القروض على الاستهلاك والادخار:

تؤثر القروض العامة على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل القومي.

2-أثر القروض على الاستثمار: يترتب على عقد القروض، ما يتبعه من دفع فوائد منتظمة أصل الدين إلى المقترضين، انخفاض الأرباح المحتملة، ومن ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي انخفاض الميل للاستثمار.

3-أثر القروض على زيادة الكتلة النقدية: تقترض القروض التي تقدمها البنوك للدولة بزيادة كمية النقود المطروحة في التداول ويترتب على ذلك أنه في حالة وصول الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل فإنها تحدث أثار تضخمية بالغة الخطورة.

4-أثر القروض في توزيع العبء المالي العام: يوزع القرض العبء المالي بين المقرضين والمكلفين بالضرائب كما أنه يرتب نوعين من الأعباء.

- **النوع الأول:** عبء على الخزينة العمومية للدولة أي الالتزامات التي تقدمها الدولة للمكتتبين في القرض العام ويسمى هذا العبء بـ " العبء المالي للقرض".

- **النوع الثاني:** فهو عبء على الاقتصاد الوطني أي مدى ثقل القرض على الحياة الاقتصادية بكل جوانبها منذ لحظة الإصدار حتى السداد ويعرف هذا العبء بـ " العبء الاقتصادي للقرض".

[1] مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 311.

I-3-3- الميزانية العامة للدولة

أولا-تعريف الميزانية العامة: ميزانية الدولة هي التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض النشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه، وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط وبإيجاز شديد أنها تتضمن خطة عمل الحكومة لتحقيق أهداف المجتمع خلال مدة زمنية محددة[1].

ثانيا-المبادئ الأساسية لإعداد الميزانية[2]:

1-وحدة الميزانية: تستوجب قاعدة وحدة الموازنة أن تدرج كافة الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحدة بحيث يسهل عرض الموازنة في أبسط صورة ممكنة، ومنه فإنها تشمل ثلاثة عناصر هي:

-وجوب عرض النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة.

-وجوب عرض أرقام الموازنة بصورة واضحة ومفصلة.

-وجوب عرض الموازنة بصورة متنافسة.

2-مبدأ سنوية الموازنة: يتم إعداد الموازنة لمدة سنة وبصفة عامة إذ جرت العادة على اعتبار هذه المدة نموذجية لتقدير نفقات وإيرادات الدولة.

3-مبدأ عمومية وشمولية الموازنة: هي مضمون محاسبي بسيط، تهدف إلى توضيح أوجه الإنفاق العام بدقة ومصادر الإيرادات العامة المختلفة.

[1] مجدي شهاب، مرجع سابق، ص47.

[2] مجدي شهاب، المرجع نفسه، ص ص 130-173.

4-مبدأ عمومية تخصيص الإيرادات: يتفق المفكرون التقليديون على ضرورة تحصيل كافة المرافق العامة دون أي تخصيص، وبمعنى آخر فإن مجموع الإيرادات يكون موقوف على مجموع النفقات العامة بحيث يحظر على الحكومة تخصيص إيرادات ما لنفقة معينة.

5-مبدأ توازن الميزانية: تمثل الضمانة المالية للمحافظة على الموازنة أو التوازن التلقائي للاقتصاد القومي، وهي تعتبر من أهم القواعد التقليدية لتحضير الموازنة.

II- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الاستثمار الأجنبي الشكل الأهم في حركة التمويل الدولي واستمرت أهميته هذه منذ بداية حركة التمويل الدولي وحتى الوقت الحاضر، والذي اتخذ أشكالا عديدة من أهمها الاستثمار المباشر إضافة إلى أشكال أخرى من هذا الاستثمار والتي سيتم التطرق إليها في ثلاثة مطالب.

II-1- عموميات حول الاستثمار.

II-1-1-تعريف الاستثمار :

هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي والمسمى بالادخار الموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطر[1].

[1] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، **الاستثمار الأجنبي**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2016، ص 422.

II-1-2-أنواع الاستثمار

هناك أنواع متعددة للاستثمار طبقا للهدف والفرص والوسائل، والعائد والمخاطر ومن أنواعه[1]:

أولا-الاستثمار حسب جنسية المستثمر (وطني-أهلي):

1-الاستثمار الوطني: وينتمي إلى البلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى:

أ-استثمار عام: يكون القائم عليه القطاع العام أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف تمثيل دوافع عامة: مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيف حدة البطالة والاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو.

ب-استثمار خاص: ويقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة ويحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع.

2-الاستثمار الأجنبي: الجهة المستثمرة والممولة لا تنتمي للبلد المقام فيه الاستثمار أي يتم تكوين رأس مال حقيقي جديد خارج الدولة، وينقسم إلى:

أ-استثمار أجنبي مباشر: وهي عبارة عن تحويلات مالية ترى من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري، في الأجل الطويل، ويشمل ما يلي:

-استثمار ثابت: مصانع، آلات.

-استثمار في المخزون: مواد خام، منتجات نهائية.

-استثمار عقاري: مساكن، بنايات.

[1] عبد الفتاح محمد احمد جاويش، المرجع نفسه، ص ص 425-426.

ب-**استثمار أجنبي غير مباشر (الاستثمار في الأوراق المالية):** وهي استثمارات في شكل قروض أجنبية أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم، وهذا النوع من الاستثمارات يبحث عن عائد لرؤوس الأموال.

ثانيا-حسب معيار الشكل (نقدي، عيني):

1-استثمار عيني: هو استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية الموجودة أو تجديدها.

2-إستثمار نقدي: هو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبرا عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية.

ثالثا-حسب معيار المدة (قصيرة الأجل – طويلة الأجل)[1]:

1-الاستثمار قصير الأجل: ويشمل كل من الودائع الزمنية، والأوراق المالية، والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

2-الاستثمار طويل الأجل: ويشمل الأصول، والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها مدة طويلة والتي يصعب تحويلها إلى نقود.

رابعا-حسب سرعة تحقيق العائد (ذو عائد سريع، ذو عائد بطيء):

1-الاستثمار ذو العائد السريع: مثل الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم-السندات) و الصناعات الاستهلاكية.

2-الاستثمار ذو العائد البطيء: مثل مشاريع البنية الأساسية، الصناعات الثقيلة.

[1] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص ص 67-68.

خامسا-حسب طبيعة الاستثمار (مادي-بشري):

1-استثمار مادي: وهو متعلق بالجانب المادي الملموس في المشروعات.

2-استثمار بشري: وهو ما يتعلق بتكوين وتأهيل العنصر البشري.

سادسا-حسب إدارة العائد (الاستثمار التلقائي-الاستثمار المحفز):

1-الإستثمار التلقائي: هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد مثل الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية، والصناعات الحربية.

2-الإستثمار المحفز: هو الاستثمار الذي تقوم به الأفراد بدافع توقع العائد.

II-2- مفهوم وأهمية وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: ويعرف بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس منفعة وحقوق المستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، ويشمل ملكية المستثمر الأجنبي كجزء أو كل المشروع فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك أو سيطرته الكاملة عن المشروع وتحويل موارد مالية وتكنولوجية وخبرة فنية وهو ينطوي على مدات ذات آجال طويلة نسبيا[1].

ثانيا-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كمية، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى. أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة على توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات

1نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص 162.

بالاستثمار في أي بلد وبالتعبئة والتأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية.

ثالثا-مناخ الاستثمار: يقصد به مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها وتوجهاتها[1].

رابعا-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يتخذ الاشكال التالية:

1-الاستثمار المشترك:

الاستثمار كما عرفه كولدي" (Kolde) " هو الذي يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دوليتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وإيرادات الاختراع والعلامات التجارية[2].

2-الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي:

يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق بالدولة المضيفة. وهو من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا من طرف الشركات الأجنبية وذلك نظرا للمزايا التي تتحصل عليها من هذا النوع من الاستثمارات[3].

3-مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء أكان عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، مشروعات التجميع هذه تأخذ شكل الاستثمار المشترك

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 171.
[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 37.
[3] عبد السلام أبو قاحف، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 487.

أو التملك الكامل لمشروع الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

4-الاستثمارات في المناطق الحرة: وهي من أهم وأنجح سياسات تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وهناك بعض الدول شرعت لها قوانين خاصة، وميزت بين ما يعرف بالمناطق الحرة الخاصة والمناطق الحرة العامة، وتقوم المناطق الحرة على فكرة إعفاء البضائع، التي تصدرها أو تستوردها مشروعات المنطقة من الإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات والضرائب الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل[1].

5-الاستثمار في محفظة الأوراق المالية:

يمكن أن يشكل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي مصدر مهم للتمويل الدولي، حيث انه يتضمن قدر تقل فيه السيطرة الأجنبية مقارنة بأنواع الاستثمار الأجنبي الأخرى سواء الاستثمارات الأجنبي المباشر، أو من خلال المشروعات المشتركة لان الممول الأجنبي في هذه الحالة لديه حصة في الملكية فقط.

6-الشركات متعددة الجنسيات:

تتمثل الشركات متعددة الجنسيات في مجموعة من الشركات ذات جنسيات مختلفة ومستقلة من الناحية القانونية. وتقوم بإدارتها منشأة أو منشاة قابضة[2].

II-3- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير حركة التمويل الدولي وبالذات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهمها:

[1] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، مرجع سابق، ص126- 134.

[2] سعود حايد مشكور العامري، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص 13.

أولا–نظرية عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق البلدان النامية (المضيفة) يضاف إلى ذلك أن هناك نقص في السلع والخدمات في أسواق هذه البلدان مما يمنح ميزة نسبية لشركات الدول المانحة على أساس أن منافسة الشركات الوطنية في البلد المضيف لا تستطيع منافسة الشركات المانحة، وهذا يمنح المستثمر القدرة على الحكم في السوق للبلد المضيف.

ثانيا– نظرية الحماية : ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية أن ضمان الاستغلال الأمثل لغرض التجارة والاستثمار الدولي بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية المضيفة، ومن ناحية أخرى أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على الحرية التجارية والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها بصفة عامة[1].

ثالثا–نظرية دورة حياة السلعة: يرى أنصار هذه النظرية أن السلعة تمر بمراحل ضمن فترة زمنية معينة، أي أن إنتاج السلعة في المرحلة الأولى يبدأ في الدولة الأم(المانحة) وبمرور الزمن ينتقل الاستثمار في إنتاج هذه السلعة إلى الدولة المضيفة بهدف الاستفادة والتمتع بفروقات تكاليف الإنتاج وأجور العمل في البلدان النامية والتخلص من إجراءات الحماية الجمركية على استيراد هذه السلع، ويرى أنصار هذه النظرية أن دورة حياة السلعة هي التي تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية.

[1] عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص 42.

رابعا-نظرية الموقع: يرى أنصار هذه النظرية أن قرار الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية يرتبط بموقع الدولة المضيفة، أي بالمتغيرات المحيطة في الدولة المضيفة، وتحدد نظرية الموقع العوامل المحددة للاستثمار في الدول المضيفة بما يلي:

- العوامل التسويقية: مثل منافذ التوزيع، وكالات، الإعلان، حجم السوق، درجة التقدم التكنولوجي.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، انخفاض مستويات الأجور.
- الإجراءات الحمائية، التعريفة الجمركية، القروض المفروضة على الاستيراد والتصدير.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي، مثل الاتجاه العام نحو مدى قبول الاستثمار الأجنبي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب، حرية إجراءات تحويل العملات الأجنبية، الوعي الاستثماري...الخ.

خامسا-نظرية الموقع المعدلة: تستند هذه النظرية إلى حد كبير على النظرية السابقة أي أنها تتماثل معها، ولكنها تجري تعديلا عليها، وإضافة عوامل أخرى إضافة إلى ما سبق والتي منها:

1-العوامل الشرطية: خصائص المنتج (أي السلعة)، الخصائص المميزة للدولة المضيفة، العلاقات الدولية للدول الأخرى.

2-العوامل الدافعة: الخصائص المميزة للشركة، مركز الشركة التنافسي.

3-العوامل الحاكمة: الخصائص المميزة للدولة المضيفة، الخصائص المميزة للدولة المصدرة، العوامل الدولية.

I- الحوافز الضريبية في الجزائر.

تسعى دول العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مستخدمة في ذلك عدة أساليب من أهمها الضرائب، والاعتماد على هذا الأسلوب أدى إلى ما يسمى بالتنافس الضريبي بينها، غير أن هناك جدال حول مدى تأثير الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

I-1- تعريف الحوافز الضريبية ومكوناتها :

أولا-تعريف الحوافز الضريبية:

هي مجموعة الإجراءات والتسهيلات والتخفيضات ذات الطابع التحفيزي المتخذة من طرف الدولة عن طريق نصوص وقوانين لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها في شتى الميادين وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة[1].

ثانيا: مكونات الحوافز الضريبية:

سنتناول فيما يلي أهم مكونات الحوافز الضريبية وتشمل ما يلي:

1-الإعفاء الضريبي: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كلي، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول، غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل والعيوب منها[2]:

-مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم من تاريخ بدء الإنتاج.

---

[1] ثامر مراد، **الإصلاح في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1997، ص177.

[2] فاطمة بن عبد العزيز، **الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مقابلة بين التحفيز والإعاقة، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 11-12 ماي 2003، ص39.

-عند تحقق أرباح ضئيلة عن المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل.

-لجوء المستثمر إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الضريبي خاصة إذا كان المشروع تجاريا أو صناعات استهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر جديد للتمتع من الإعفاء من جديد في نفس الدولة أو الانتقال لدول أخرى ليتمتع بإعفاء جديد.

2-التخفيضات الضريبية: هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

ومن وجهة نظرنا فإن التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية[1]:

-أن مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.

-إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.

3-المعدلات التميزية: ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح[2].

4-نظام الإهلاك: يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام

[1] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البليدة، العدد السادس، ص317.

[2] محمد إبراهيم مادي، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002)**، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003-2004، ص19.

الاهتلاك المطبق وكلما كان قسط الاهتلاك كبيرا كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

5-إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس المال المؤسسة.

I-2- الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر في ضوء الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار :

استنادا إلى المادتين 09 و10 من الأمر 03/01 منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجها ضمن نظامين، النظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة، لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة، وحماية موارده الطبيعية، وإدخال الطاقة، والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي إنجاز لأهم الحوافز الضريبية، وشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين[1]:

أولا-النظام العام للحوافز: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وسياسة تشغيله، وتستفيد الاستثمارات من:

1-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

2-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

3-الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي في إطار الاستثمار المعني.

[1] طالبي محمد، المرجع نفسه، ص ص 318، 321، 322.

ثانيا-نظام الاستثناءات: يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال، وهذا كما هو موضح فيما يلي:

1-في مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من:

-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

-تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

2-في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.

- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك وتجدر الإشارة أنه في جويلية 2006، تم إصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار يعدل ويتمم الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار.

ويؤسس هذا النص الجديد منظومة جديدة وتوسيعا للامتيازات، ومنها الحوافز الضريبية، غير أننا لن نركز عليه لأن آثاره على الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون مستقبلية، لذلك سنكتفي بالتركيز على الحوافز الضريبية الممنوحة في ضوء الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار.

II- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بالنظر إلى حالة الجزائر، فقد عمدت الجهات الوصية على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير المستهدفة لتحسين المستوى الاقتصادي، بهدف جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال تبني عدة تشريعات المنظمة للاستثمار التي تعطي مساحة أكبر للمستثمرين والمعمول بها حاليا، كما حققت الجزائر التوازنات الكلية الاقتصادية التي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا تمتعت الجزائر بعوامل جذب أخرى لهذا النوع من الاستثمار وهي الاستقرار السياسي والأمني وبنية أساسية متنوعة وسوق داخلية واسعة.

II-1- تطور الإطار التنظيمي للاستثمار في الجزائر :

قامت الجزائر بالعديد من التغيرات لتهيئة، وخلق مناخ مناسب، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك في إطار الإصلاحات التي قامت بها، وقد أنشأت من خلالها أجهزة وهيئات تشرف وتتابع المشاريع الاستثمارية، وتكون بمثابة الإدارة الفعالة في تحريكها، نتعرف عليها كما يلي:

أولا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

هو عبارة عن جهاز لدعم الاستثمار وتطويره في الجزائر، ويشرف عليه رئيس الحكومة ويقوم بالمهام التالية[1]:

-إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.

-يقترح صياغة المشاريع الاستثمارية وأولوياتها.

[1] الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 2001/12/24 المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار.

-المصادقة على المشاريع اتفاقيات الاستثمار.

-تحديد المبلغ التقديري لمخصصات الميزانية الممنوحة لصندوق دعم الاستثمار، وكذا المصاريف المقيدة في الصندوق وتتكون عضوية المجلس من جميع الوزراء المكلفين بمسائل اقتصادية (عددهم 3 وزراء) وهم: وزراء المالية، المساهمة وترقية الاستثمار، الداخلية والجماعات المحلية، التجارة، الطاقة والمناجم، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التهيئة العمرانية، الوزير المكلف بالتعاون.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

بموجب الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، وبموجب المادة 06 منه، أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 01-282، في 24 سبتمبر 2001، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

تعتبر الوكالة طبقا لذلك المرسوم المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتنشأ الشبابيك اللامركزية ومكاتب تمثل في الخارج، حيث يتولى وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات (وزير المساهمة وترقية الاستثمار) المتابعة العملية لجميع أنشطتها[1].

ومن مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2]:

-ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.

-تستقبل وتنصح وتصحب المستثمرين على مستوى هيكلتها المركزية والجهوية.

-تحرص على التنفيذ المتفق عليه من مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...إلخ)، قرارات التشجيع على الاستثمار.

-تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية.

[2] سارة محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حالة أوراسكوم**، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2010/2009، ص24.

-التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

-منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.

ثالثا: الشباك الوحيد غير المركزي:

هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشأ على مستوى الولاية، وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو آخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي[1]:

-تأسيس وتسجيل الشركات.

-الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.

-المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

II-2- تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2000-2015) :

بالرغم مما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات وتحقيق توازن اقتصادي ومالي، فإن مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقي دون مستوى طموحات الجزائر، وإن أغلبها في مجال المحروقات.

أولا: تطور التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

شهدت الجزائر خلال الفترة (2000-2015) ارتفاعا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

[1] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

الجدول رقم (01): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	حجم التدفقات الواردة	السنوات	حجم التدفقات الواردة
2000	280.1	2008	2593.6
2001	11079.1	2009	2746.4
2002	1065	2010	2264
2003	633.7	2011	2571
2004	881.9	2012	1499
2005	1081.1	2013	1691
2006	1795.4	2014	1755.8
2007	1661.8	2015	587

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

من خلال الإحصائيات أعلاه نلاحظ:

شهدت الفترة 2000-2006 تجاوز عتبة المليار الدولار حيث أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انتقل من 280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1107.9 مليون دولار وهي قفزة نوعية ثم انخفضت قيمة التدفقات الواردة في السنوات 2002، 2003، 2004، مقارنة بسنة 2001 وسجلت 1065 633.7، 881.9 مليون دولار على التوالي. مما يدل على أن ارتفاع التدفقات المسجلة ما بين (2000-2001) لم تكن نتيجة لقانون تحسين مناخ الاستثمار ليتأرجح بعد ذلك بالزيادة والنقصان ليبلغ مداه في سنة 2009 بحجم التدفقات الواردة قدرت بـ 2746.4 مليون دولار لتعاود الانخفاض في سنة 2010 حيث سجلت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر 2264 مليون دولار، ويرجع ذلك لارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار عالمية للبترول وسرعان ما استعادت التدفقات نسق التزايد حيث سجلت 2571 مليون دولار سنة 2011 وبعدها تراجعت التدفقات تحت سقف المليارين في

سنة 2012 لتبلغ 1499 مليون دولار بسبب تراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي، وكذلك بداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، ثم عاود الارتفاع في كلا من السنتين 2013، 2014 حيث بلغ 1691 و1755.8 مليون دولار على التوالي.

ولقد شهدت سنة 2015 تراجعا محسوسا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة قدرت بـ 578 مليون دولار ويمكن ترجمة الجدول أعلاه في الشكل التالي.

الشكل رقم (1): أعمدة بيانية تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

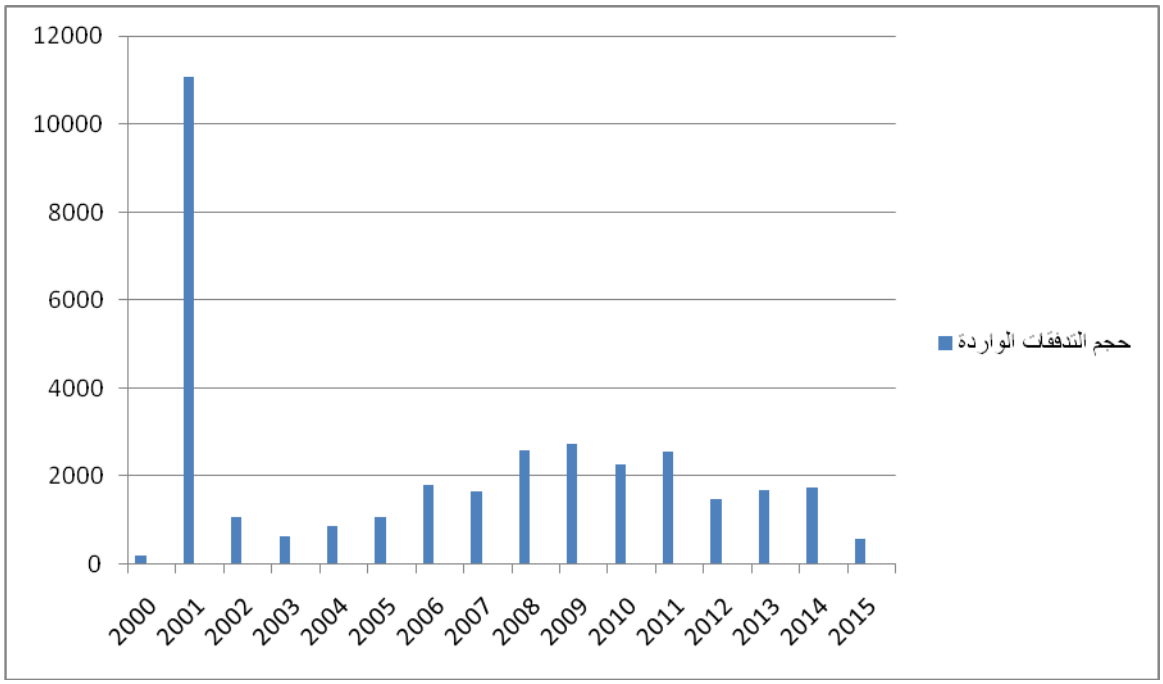

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

تميزت المشاريع الأجنبية المباشرة المنجزة بالجزائر بتمركزها في قطاعات معينة ومحدودة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم2: تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)	النسبة (%)
-الزراعة	10	3117	%1.48
-البناء والأشغال العمومية	121	98996	%17.90
-الصناعة	386	1681400	%57.10
-الصحة	6	13573	%0.89
-النقل	21	13172	%3.11
-السياحة	11	420657	%1.63
-الخدمات	120	151395	%17.75
-الاتصالات	1	89441	%0.15
المجموع	**2676**	**2471691**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق.

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن:

الجزائر استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الصناعة (المحروقات)، فهي تحتل الصدارة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ 1681400 مليون دج كونه يمثل نسب كبيرة من إجمالي الصادرات، ثم يأتي السياحة في المرتبة الثانية بمبلغ 420657 مليون دج في حين احتلت المرتبة الثالثة لقطاع الخدمات بمبلغ 15195 مليون دج وتدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجه إلى قطاعات النقل والبناء والأشغال العمومية، الزراعة، الصحة والاتصالات رغم أهميتها وهو ما يستدعي تدخل الدولة لتحسين جاذبية هذه القطاعات بالإجراءات والتدابير اللازمة ويمكن ترجمة الجدول أعلاه الى الشكل التالي.

الشكل رقم (02): التوزيع النسبي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

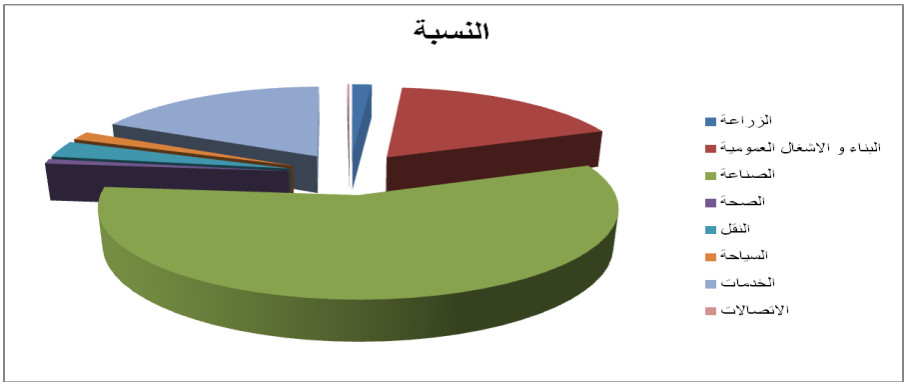

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (02)

ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا عربية أو أجنبية[1]، رغم تباين أحجامها من منطقة إلى أخرى والجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة.

الجدول رقم (03): يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2015).

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ
-أوروبا	377	898192
-من بينها الاتحاد الأوروبي	274	5633465
-آسيا	68	119506
-أمريكا	16	65636
-الدول العربية	200	126759
-إفريقيا	1	27799
-أستراليا	1	2974
-متعددة الجنسيات	13	89992

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

[1] لوعيل بلال، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995-2007**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 04، ديسمبر 2008، ص137.

يتضح من الجدول أعلاه:

إن أوروبا والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول المستثمرة في الجزائر من خلال مشروعات الشراكة، فبالنسبة لدول أوروبا جاءت في الصدارة من حيث المشاريع المنجزة والتي مثلت حوالي نصف العدد الإجمالي للمشاريع وتعتبر فرنسا وإسبانيا وإيطاليا أهم البلدان المستثمرة في الجزائر وفي قطاعات متعددة كالمحروقات، الصناعات الغذائية وغيرها، ثم تأتي الدول العربية كثاني مستثمر في الجزائر، ومن أهم الدول العربية: مصر، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، السعودية وتوزعت استثماراتهاعلى قطاعات الخدمات (خاصة الاتصالات) والبناء والصناعة (صناعة الحديد) وتليها آسيا في المرتبة الثالثة وقامت كل من الصين واليابان، أندونيسيا، ماليزيا، وكوريا الجنوبية ومست قطاعات متعددة كالمحروقات والبناء والأشغال العمومية وتكنولوجيا المعلومات أما المشاريع المتبقية فكانت موزعة على كل من الشركات متعددة الجنسيات 13 مشروعا وأمريكا 16 مشروع وإفريقيا وأستراليا بمشروع واحد لكل منها، وكانت أغلبها قطاع المحروقات.

الشكل رقم(03): أعمدة بيانية لتقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

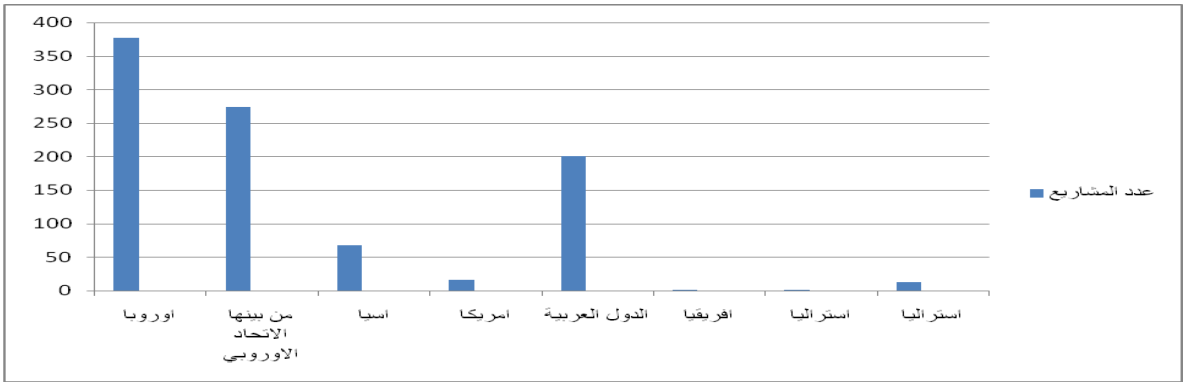

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (03)

II-3- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

هناك مجموعة من المعوقات التي تعرقل انتقال الرأسمال الأجنبي إلى الجزائر في شكل استثمارات مباشرة، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري، هذه العوائق التي تشوه بيئة الأعمال في الجزائر، ونتطرق إليها من خلال:

أولا: مشكلة العقار الصناعي

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، ولطالما تغيرت المشروعات ونفر المستثمرين لهذا السبب ويتجلى هذا العائق ضمن العناصر التالية[1]:

-صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.

-تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية، والقضائية.

-جمود سوق العقار.

-الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي بسبب جشع الوسطاء والمضاربين.

-عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية، الأمر الذي يعيق خوصصتها أو شراكتها مع المتعاملين الأجانب.

ثانيا: مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي

على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رشحت انطباعا سيئا لدى المستثمرين، يمكننا إجمالها فيما يلي[2]:

-عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقالية ومتباينة بين منطقة وأخرى.

-غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.

---

[1] حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2007، ص66.

[2] قويدري محمد، **واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص206.

-تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تجديد المسؤوليات بدقة.

-تعقد وبطء الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و93 يوما (في المتوسط)، و130 يوما للحصول على رخصة بناء، و35 يوما لرخص أخرى.

ثالثا: عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية

إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر، تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة ويبرز ذلك من خلال:

-عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لها هو متاح من فرص استثمارية فضلا عن عجزهم عن موافقة المستثمرين.

-عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الترويج للاستثمارات.

-عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لبناء انطباع إيجابي وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية.

رابعا: معوقات البيروقراطية

كبطء العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري ...إلخ.

خامسا: معوقات مهارية

وتتمثل في ندرة مهارة العاملين، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العملية.

سادسا: معوقات التكلفة:

وتتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

سابعا: معوقات التسويق

وتتمثل في معوقات التسويق المحلي، معوقات التسويق الخارجي.

ثامنا: معوقات الضرائب والرسوم

وتتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبء ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع)، الازدواج الضريبي، غموض في القوانين الضريبية[1].

III- تحليل اثر الحوافز الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

III-1- أثر التشريعات والقوانين على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

منذ أن باشرت السلطات الجزائرية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، تم تعديل العديد من القوانين التي تصب في هذا الاتجاه، ويعتبر قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية 1993 أحد أهم هذه القوانين، ولكن المرسوم التشريعي رقم 12/93 خلق النتائج السلبية، حيث أن التجربة دلت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما أنه تم تحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه، إذ بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) التي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10% فقط.

لذلك جاء الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار في لون جديد ليعزز ويشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي رقم 12/93 من مآخذ، ومن خلال الجدول السابق رقم (1) والذي يمثل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000–2015 حيث أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انتقل من 280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 11079.7 مليون دولار عام 2001 والتي هي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما ينطوي عليه من تسهيلات وحوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق سنة 2002 والمقدر بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، شركة الصناعات الحديدية بالحجار

[1] زين منصوري، **واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 02، ماي.2005، ص142.

لشركة أسبات الهندية، وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 633.7 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وهكذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2004،2003،2002 جاءت معظمها من قطاع المحروقات.

حيث شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قدر بـ1795.4 مليون دولار مقارنة بـ 2005 حيث قدر بـ 1081.1 وفي سنة 2006 توافق إصدار الأمر رقم 06-08 الموافق لـ 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وذلك بالرغم من التحفيزات والضمانات والامتيازات التي جاءت في الأمر رقم 01-03 فانه لم يحقق النتائج المرغوبة، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا قدر بـ 2593.6 مقارنة بسنة 2007 التي حققت مبلغا منخفضا قدر بـ1661.8، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات سنة2009 ارتفاعا طفيفا قد قدر بـ2746.4مليون دولار، أما في سنة 2010 فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوسا على المستوى العالمي، حيث قدر المبلغ بـ2264 مليون دولار، وهو ما يدل على التأثير المتأخر للتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة نحو الجزائر، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2011 إلى 2571 مليون دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية، وشهدت سنة 2012 انخفاضا قدر بـ 1499 مليون دولار، كما سجل ارتفاعا طفيفا في كل من سنتي 2013، 2014 بمبلغ 1691 و1755.8 مليون دولار على التوالي، كما شهدت سنة 2015 تراجعا محسوسا بقيمة قدرت بـ587 مليون دولار وذلك راجع لضعف التسهيلات والحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر للمستثمر الأجنبي.

III-2- سبل تفعيل أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

كما أشرنا سابقا فإن الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر لم تبلغ هدفها وتأتي بثمارها كمحفز للاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه سوف نقترح بعض الترتيبات التي من شأنها تفعيل أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا-على المستوى الداخلي:

من الضروري إتباع الترتيبات التالية[1]:

1- تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر: باعتبار أن الحوافز الضريبية جزءا من مناخ الاستثمار، فإن أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر إلا إذا كانت بقية العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة، ومنه يستلزم ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي من أجل الوصول للاستقرار المطلوب، كما يجب تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، والتي هي أصعب المهام لأنه يمس الإنسان وما يتميز به من اختلاف عن طريقة التفكير والصفات من خلال: التكوين الفعال للإداريين وتبسيط وإضافة الشفافية على المعاملات، وزيادة الوعي القانوني لدى المواطنين، زيادة على رفع أجور الإداريين إلى مستوى الوظائف المشابهة في القطاع الخاص.

2- تطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: ويقصد بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل: معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، الإنتاج لإحلال محل الواردات، توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار، حيث أن قانون

[1] طالبي محمد، مرجع سابق، ص327.

الاستثمار في الجزائر، نجده يمنح حوافز ومنها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها[1].

3- تخفيض معدلات الضريبة: كما ذكرنا سابقا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار طويل الأجل، وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي يهمه المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء، ومنه فإن تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي إيجابا إلى جذب الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، وفي هذا الصدد طالب منتدى رؤساء المؤسسات الحكومية الجزائرية بتخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة إلى مستوى موحد في حدود 10%، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي إلى حدود 20% بدلا من 40% وإلى 2.5% للضريبة على أرباح الشركات، رغم أن الدراسة التي أجراها المنتدى في هذا الشأن بينت أن الأثر المالي للقيام بهذه الخطوة يقدر بـ 180 مليار دينار جزائري، وهذا أقل بكثير من الانعكاسات الإيجابية التي سيخلفها في مجال تشجيع الشركات في تعزيز وتنويع استثماراتها[2].

ثانيا-على المستوى الخارجي:

من الضروري إتباع الترتيبات التالية:

1-إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي: إن الازدواج الضريبي الدولي تتم مكافحته من خلال الاتفاقيات الدولية، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بتوقيع 21 اتفاقية ثنائية تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي، وهي موزعة على سبعة (07) دول عربية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سوريا، عمان، مصر، اليمن، بالإضافة إلى اتفاقية منع الازدواج الضريبي مع دول اتحاد المغرب العربي.

نلاحظ أن عدد الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي مع الدول العربية ضئيل بالمقارنة مع عدد الدول العربية الإجمالي الذي يقدر بـ 22 دولة، كما أن هناك عدة دول عربية كالكويت والمملكة العربية السعودية استثماراتهم كبيرة في الجزائر، ولكن لا توجد معها اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي[3].

[1] طالبي محمد، مرجع سابق، ص327.

[2] جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 243، 11-17 أكتوبر 2006، ص6.

[3] طالبي محمد، مرجع سابق، ص329.

2-تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: إن الإجراءات الجمركية في الجزائر تتميز بالتعقيد وطول المدة مما ينجر عنها نفور المستثمرين، بحيث المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت بـ 16 يوم (وقد تصل إلى 35 يوم في بعض الحالات)، هذه المدة لا تتجاوز 03 أيام في المغرب، و05 أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوم[1].

[1] ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص135.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا بحيث عرف هذا الاستثمار اهتماما من العديد من الدول في السنوات الأخيرة، حيث ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول السائرة في طريق النمو على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف.

حيث سعت الجزائر إلى توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير المستهدفة لتحسين بيئة الأعمال، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال تبني عدة تشريعات المنظمة للاستثمار والتي تعطي مساحة اكبر للمستثمرين والمعمول بها حاليا، كما قدمت جملة من الامتيازات والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر الحوافز الضريبية احد الأساليب المستخدمة من طرف الجزائر لجذب المستثمرين، حيث عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية والتي منها الامر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للامر 01-03 وبالرغم من هذه التحفيزات الضريبية المقدمة من طرف الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها ضعيفة ولم تبلغ هدفها رغم الجهود المبذولة، وهذا ما يستدعي تحسين المناخ الاستثماري، وتوجيه الحوافز الضريبية نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية، وتخفيض المعدلات الضريبية والسعي نحو إبرام المزيد من الاتفاقيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا-نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع، توصلنا إلى جملة من النتائج نوردها في الآتي:

1- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة النمو.

2- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية.

3- أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهود معتبرة لتطوير الاستثمار، وذلك من خلال إنشاء وكالات استثمارية، كما قامت بإصدار عدة أوامر والتي تتضمن عدة تحفيزات ضريبية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- تعتبر الحوافز الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

5- تتضمن الحوافز الإعفاءات من الضرائب في شكل كلي أو جزئي أو لفترات الانطلاق

6- مما تضمنته التحفيزات في الجزائر نلاحظ ان هذه التحفيزات يكاد يكون تأثيرها معدوم

ثانيا-الاقتراحات: نقترح في هذا الصدد ما يلي:

1- ضرورة تطوير الوكالة الوطنية للاستثمار باعتبارها مؤسسة ترويجية للاستثمار.

2- يجب على الحكومة الجزائرية أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات وعلى أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة.

3- السعي نحو جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، وذلك لأن أغلب الاستثمارات الأجنبية تتوجه نحو قطاع المحروقات.

4- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

ثالثا-آفاق الدراسة:

رغم أننا حاولنا الإلمام بمختلف جوانب السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مركزين على دور التحفيزات الضريبية في ذلك، إلا أننا نعلم جيدا أن بحثنا كغيره من البحوث لا يخلو من النقائص التي لا يمكن تداركها أو تغطيتها إلا من خلال إدراج دراسات أخرى تعقبها فهناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث ودراسات مستقبلية نذكر منها:

– العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في ضل العولمة الاقتصادية.

– مدى مساهمة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.
2. أبو قحف عبد السلام، **إقتصاديات ، دار الجامعية الجديدة**، الإسكندرية،2003. الأعمال و الاستثمار الدولي
3. بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
4. حايد شكور العامري سعيد، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
5. حسين الوادي محمود، أحمد العزام زكرياء، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
6. حسن خلف فليح، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
7. دادي عدون ناصر، محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
8. سلامة محمد سلمان، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015.
9. شهاب مجدي، **أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)**، الدار الجامعية الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2004.
10. الطاقة محمد، العزاوي هدى، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
11. عبد الرحمان الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

12. عبد المجيد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربي، القاهرة، 2003.

13. الفار مصطفى، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

14. محمد أحمد جاويش عبد الفتاح، **الاستثمار الأجنبي**، مطبعة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2016.

15. نزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

ثانيا: الأطروحات والرسائل

1. إبراهيم مادي محمد، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990–2002)**، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003–2004.

2. سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010–2015.

3. محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حالة أوراسكوم**، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009–2010.

4. محمد قويدري، **واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

5. مراد ثامر، **الإصلاح في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1997.

6. مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2004"**، أطروحة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات:

1. بلال لوعيل، **أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995-2007**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 04، ديسمبر 2008.

2. بن عبد العزيز فاطمة، **الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مقابلة بين التحفيز والإعاقة**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 11-12 ماي 2003.

3. جريدة أخبار الأسبوع.

4. رابعا: الجرائد والمجلات:

5. محبوب جودة، بن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2007.

6. محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البليدة، العدد السادس.

7. منصوري زين، **واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 2، ماي 2005.

8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

خامسا-المراسيم والقوانين:

1. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

2. المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية.

3. الجزائر المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 2001/12/24 المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار.

مقدمة عامة

الجانب النظري

الجانب التطبيقي

خاتمة عامة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

الملخص:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول لجلب رؤوس الأموال الدولية، وقد عرفت في العقود الأخيرة تطورا كبيرا وهذا ما يعكس أهميتها فقد أصبحت الدول الرأسمالية تعمل على توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر الحوافز الضريبية أحد السياسات المتبعة لجذب هذا النوع من الاستثمارات، وتهدف هذه الدراسة الى إبراز دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث اتضح أن الحوافز الضريبية في الجزائر ساهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لم ترقى الى المستوى المطلوب لذلك لابد على الجزائر أن تبذل المزيد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، قصد جلب عدد أكبر من مشروعات هذا النوع من الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحوافز الضريبية.

Abstract:

Fiscal policy is one of the most important economic policies used by states to attract international capital,and in recent decades has been a significant development, reflecting their importance, capital states have been working to provide a favourable climate for attracting foreing direct investment and tax incentives are one of the policies used to attract this type of investment.

The aim of this study is to highlight the role of fiscal policy in attracting foreign direct investment in algeria, where the tax incentives of algeria has shown that it has contriputed to attracting foreign direct investment, it has not lived up to the level required.Algeria must make further efforts to improve its investment climate, in order to bring more projects to this type of investment.

Keywords: foreign investment , fiscal policy , tax incentives.